

الكويت في: 11 مايو 2026

السيد/ الرئيس التنفيذي - شركة بورصة الكويت
دولة الكويت
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تمديد موافقة بنك الكويت المركزي لبنك الكويت الوطني

لشراء أو بيع أو التصرف في أسهمه بما لا يتجاوز 10% من رأس المال المصدر والمدفوع

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بخصوص الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

نود الإفادة بأن بنك الكويت المركزي قد وافق على طلب بنك الكويت الوطني بتمديد الموافقة لشراء أو بيع أو التصرف في أسهمه بما لا يتجاوز 10% من رأس المال المصدر والمدفوع لمدة ستة أشهر تنتهي في 2026/11/30.

مرفق طيه نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع.)

عصام جاسم الصقر

نائب رئيس مجلس الإدارة

والرئيس التنفيذي للمجموعة

ملحق رقم (10)

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

	التاريخ
	11 مايو 2026
	اسم الشركة المدرجة
	بنك الكويت الوطني (ش. م. ك. ع)
	المعلومة الجوهرية
	وافق بنك الكويت المركزي على تمديد الموافقة الصادرة لبنك الكويت الوطني لشراء أو بيع أو التصرف في أسهمه بما لا يتجاوز 10% من رأس المال المصدر والمدفوع وذلك لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ انتهاء الموافقة الحالية في 2026/5/30 وتنتهي في 2026/11/30.
	أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة
	لا يوجد

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة بالإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.

يتحمل من أصدر هذا الإفصاح كامل المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة فيه ودقتها واكتمالها، ويقر بأنه بذل عناية الشخص الحريص في تجنب أية معلومات مضللة أو خاطئة أو ناقصة، وذلك دون أدنى مسؤولية على كل من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت للأوراق المالية بشأن محتويات هذا الإفصاح، وبما ينفي عنهما المسؤولية عن أية أضرار قد تلحق بأي شخص جراء نشر هذا الإفصاح أو السماح بنشره عن طريق أنظمتها الإلكترونية أو موقعها الإلكتروني، أو نتيجة استخدام هذا الإفصاح بأي طريقة أخرى.